اقتصاد

«السورية للاتصالات» تبرر أسباب قرارها برفع سعر المكالمات الدولية

دلول لـ«الوطن»: هدفنا ليس الربح.. بل تغطية النفقات.. و«المؤسسات التجارية» هي المستهدفة

الوطن

برر مدير الإدارة التجارية في «السورية للاتصالات» أيهم دلول في تصريح خاص لـ«الوطن» أن السبب الأساسي لقرار رفع أجور دقائق المكالمات الدولية من الهاتف الأرضي بنسبة ١٠٠ بالمئة، يعود لتغييرات سعر الصرف حسب النشرات الرسمية الصادرة عن المصرف المركزي الصادرة خلال نيسان ٢٠٢١، وارتفاع السعر من ١٢٥٠ لـ ٢٥١٢ الأمر الذي دفع الشركة لتعديل تعرفة دقيقة الاتصالات الدولية اعتباراً من الأمس.

وحسب دلول، لم يكن الهدف من زيادة الأسعار تحقيق أي أرباح إضافية، بل جاء بهدف المحافظة على استمرارية الخدمة وتغطية التكاليف الإضافية التي نتجت عن تغيرات سعر الصرف. وأضاف: من خلال الإحصائيات التي تمت خلال دراسة تعديل الأسعار فالشريحة التي مازالت تستخدم هذه الخدمة هي «التجارية» وليس السكنية، لكون الاستخدام السكني يتم على نطاق ضيق وذلك خلال بعض المناسبات كالأعياد.. الخ. وحول مدى الانخفاض بالمكالمات الدولية خلال السنوات الماضية نتيجة التطور التكنولوجي وانتشار التطبيقات المختلفة لإجراء الاتصالات، قال دلول: بالتأكيد إن وسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات استحوذت على جزء كبير من إجمالي الحركة الدولية التي كانت ترد عن طريق المقاسم التقليدية.

وبموجب القرار الجديد الصادر عن الشركة، أصبحت أجرة الدقيقة العادية عند الاتصال بدول الشريحة الأولى ٥٠٠ ليرة، على حين تنخفض إلى ٤٠٠ ليرة عند الاتصال خلال أوقات التخفيض من الساعة ٢٢:٠٠ ليلاً حتى ٠٦:٠٠ صباحاً، أما كلفة الاتصال بدول الشريحة الثانية فأصبحت ٧٥٠ ليرة للدقيقة في فترة الاتصال العادية، و٦٠٠ ليرة للدقيقة خلال أوقات التخفيض، كما أصبحت أجرة الاتصال بدول الشريحة الثالثة ١,٠٠٠ ليرة للدقيقة في الفترة العادية، و٨٠٠ ليرة في أوقات التخفيض. وبالنسبة لأجرة الدقيقة العادية عند الاتصال بدول الشريحة الرابعة أصبحت بـ١,٥٠٠ ليرة، وللدقيقة المخفّضة بـ١,٢٠٠ ليرة، على حين أصبحت الدقيقة العادية عند الاتصال بإحدى دول الشريحة الخامسة ٢,٥٠٠ ليرة، والدقيقة المخفضة بـ٢,٢٠٠ ليرة، والشريحة السادسة والأخيرة هي شريحة الاتصالات الفضائية (الثريا– انمارسات– ايروموبايل)، فتكون أجرة الدقيقة العادية والمخفّضة بـ٥,٠٠٠ ليرة سورية. ومن أبرز دول الشريحة الأولى الإمارات، الأردن، البحرين، السعودية، السودان، العراق، الكويت، اليمن، قطر، لبنان، مصر، أستراليا، بنغلادش، هنداً، فرنسا، الصين، إيران، الهند، تركيا وغيرها.

ومن أبرز دول الشريحة الثانية بريطانيا، أبخازيا، أرمينيا، أذربيجان، إريتريا، إثيوبيا، ألمانيا، إيطاليا، أوكرانيا وغيرها، أما دول الشريحة الثالثة فهي النمسا، بيلاروس، بلغاريا، جيبوتي، فنلندا، كازاخستان، لوكسمبورغ، مقدونيا، هولندا، السويد، جنوب السودان.

ومن أبرز دول الشريحة الرابعة تشاد، مالطا، بلجيكا، جزر القمر، الكونغو، غينيا الإستوائية، كوريا الشمالية، المغرب، البرتغال، الصومال، سويسرا، أوغندا، وأبرز دول الشريحة الخامسة الجزائر، كوبا، غينيا، مدغشقر، جزر مالديف، موريتانيا، تونس.

وكانت الشركة عدلت في آخر العام الماضي، أجرة الدقيقة الواحدة للمكالمات الدولية من الهاتف الأرضي، وذلك وفق ٦ شرائح جديدة، ورفعت كلفة الدقيقة للشريحة الأولى إلى ٢٥٠ ل.س، وللشريحة السادسة إلى ٢,٥٠٠ ل.س. وأوضح حينها دلول، أن رفع أجور المكالمات الدولية جاء نتيجة تضاعف سعر القطع الأجنبي، حيث أصبح هناك فرق كبير بين تكلفة الدقيقة الدولية المسددة بالقطع والقيمة المحصلة من المواطنين بالليرة. ورأى دلول أن استخدام المكالمات الدولية محصور فقط بشريحة الفعاليات التجارية والصناعية، وكبرى الشركات والجهات الرسمية وفي مقدمتها البعثات والسفارات الموجودين ضمن الأراضي السورية.

هذا وتبلغ حالياً كلفة المكالمة المحلية من هاتف ثابت لآخر ليرة واحدة لكل ٣ دقائق، وأجرة المكالمة القطرية ٣ ليرات للدقيقة من ٩:٠٠ صباحاً حتى ٥ مساءً، و٢,٥ ل.س للدقيقة من ٥ مساء حتى ١٠ ليلاً، و١,٥ ل.س من ١٠ ليلاً حتى ٩ صباحاً، ويوم الجمعة كاملاً بـ١,٥ ل.س. وتبلغ كلفة الاتصال من الهاتف الثابت إلى الخليوي (محلياً) في الوقت العادي (من الساعة ٩:٠٠ صباحاً حتى ١:٠٠ ليلاً) ١٣,٥٠ ليرة، وفي وقت التخفيض (من الساعة ١:٠٠ ليلاً حتى ٩:٠٠ صباحاً) ١٢ ليرة، كما يبلغ حالياً سعر دقيقة الاتصال من الموبايل في الخط مسبق الدفع (وحدات) للخليوي ١٣ ليرة وللهاتف الأرضي ١٦ ليرة، أما سعر دقيقة الاتصال من الموبايل في الخط لاحق الدفع (فواتير) ١١ ليرة للخليوي و١٤ ليرة للهاتف الأرضي.

أكثر من ٦٠ مليار ليرة سورية قيم التداول في بورصة دمشق من بداية العام ولنهاية آب

علي محمود سليمان

كشف المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية الدكتور عبد الرزاق قاسم في تصريحه لـ«الوطن» أنه كان للعدد والحجم الكبيرين للصفقات الضخمة التي تم تنفيذها خلال الفترة ما بين بداية العام وحتى نهاية شهر آب من عام ٢٠٢١ الأثر الكبير في رفع قيم وأحجام التداول إلى أرقام قياسية كبيرة على الرغم من الظروف الاقتصادية التي نمر بها بالإضافة تأثير جائحة فيروس كورونا (كوفيد ١٩) التي غزت جميع دول العالم واقتصاداتها بشكل سلبي.

حيث بلغ إجمالي قيم التداولات خلال تلك الفترة (من ٢٠٢١/١/١ وحتى ٢٠٢١/٨/٣١) قيمة (٦٠,٥ مليار) ليرة سورية، مقارنة مع (١٥,٦ مليار) ليرة سورية خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٠ بنسبة نمو تقارب (٢٨٧ بالمئة).

وبلغ حجم التداول في السوق خلال تلك الفترة من العام ٢٠٢١ ما يتجاوز (٧٢ مليون) سهم، مقارنة مع حجم تداول (٢٠,٨ مليون) سهم خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٠ بنسبة نمو (٢٤٦ بالمئة).

كما ارتفعت القيمة السوقية الكلية لجميع الشركات المدرجة (Market Capitalization) لتصل إلى ما يتجاوز (١,٨ تريليون ليرة سورية) في نهاية شهر آب عام ٢٠٢١ أي بنسبة تقارب (٢٥ بالمئة) عن نهاية عام ٢٠٢٠.

وبيّن قاسم أن سوق دمشق للأوراق المالية تعمل على تقديم العديد من الخدمات والتسهيلات الجديدة ومنها توسيع قاعدة المستفيدين من خدمة التداول عبر الإنترنت، فبعد أن حصلت شركة ألفا كابيتال للخدمات المالية على الترخيص وباشرت العمل بهذه الخدمة تستمر السوق بالعمل مع شركات وساطة أخرى حتى تصبح هذه الخدمة متاحة بشكل أكبر لجميع المستثمرين عبر العديد من شركات الوساطة، كما تم تسهيل خدمة التحويل العائلي والإرثي، حيث تم توقيع اتفاقيتين مع بنك بيمو السعودي الفرنسي واعتماده كمصرف لتوفير خدمة التحويلات المستنَدة من التداول وخدمة إشعار الملكية الإلكتروني، ومنذ تطبيق تلك الخدمة في ٢٠٢١/٣/٩ وحتى تاريخه تم تنفيذ ٢٧ عملية تحويل عن طريق المصرف المعتمد في المحافظات المختلفة مما وفر على المستثمر عناء القدوم إلى مقر السوق في دمشق وسيتم اعتماد بنوك جديدة لاحقاً للتعاون في تقديم تلك الخدمة.

وأضاف قاسم: إنه تم تفعيل إقامة الدورات التدريبية ولاسيما تلك المتخصصة بالتعريف عن نظام التداول عبر الإنترنت بشكل عملي، إضافة إلى الاستمرار في عقد المحاضرات والندوات التعريفية ولاسيما بعد جائحة كورونا حول آلية الاستثمار بالأوراق المالية، إضافة إلى توسيع قاعدة المشاركين بصفحات السوق عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

بعد اجتماع الوزير مع التجار

تجار يطالبون بالمشاركة في اللجنة الاقتصادية

لم نحصل على نتائج وأحياناً تأتي النتائج عكسية

رامز محفوظ

أكد عضو مكتب غرفة تجارة دمشق عماد قباني في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه طالب وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم خلال اجتماعه مؤخراً مع التجار في غرفة تجارة دمشق أن يكون هناك تشاركية في اتخاذ القرار وأن يكون للغرفة كرسي في اللجنة الاقتصادية، مبيناً أن هذا الكرسي ليس لشخص محدد، إنما نريده لغرفة التجارة التي تقوم بدورها بتسمية الشخص الذي يمثل الغرفة في اللجنة الاقتصادية بحسب المهنة المختص بها، لافتاً إلى أن المعنيين في اللجنة الاقتصادية هم أصحاب القانون ونحن أصحاب الأرض.

وأشار إلى أنه في حال تم تمثيل الغرفة في اللجنة الاقتصادية حتماً ستصدر القرارات بشكل صحيح، مبيناً أن وظيفة الغرفة أن تكون جسر تواصل بين التاجر والمسؤول.

وأوضح أن المرسوم رقم /٨/ المتضمن قانون حماية المستهلك يوجد في بعض بنوده ظلم للتاجر، مضيفاً: من غير المعقول في حال أخطأ تاجر خطأ بسيطاً مثل نسيان وضع الموافصة للبضاعة أو وقوع التسعيرة عن البضاعة أن يتم سوقه من دورية حماية المستهلك إلى القضاء.

ولفت إلى أنه في حال لم يتم تشكيل لجنة مشتركة يكون لنا في غرفة التجارة دور في صناعة القرار فإن هذا الأمر يعتبر مشكلة بحد ذاتها، مشيراً إلى أنه من المفترض أن تقوم غرفة التجارة باستقبال الشكاوي أو حال الأسواق، ومن ثم تقوم بتشكيل لجنة تضم أعضاء من الغرفة وممثلين من وزارة التجارة الداخلية، ونأتي في كل مرة بالأشخاص المعنيين بالمشكلة أو حال السوق ومن ثم نقيم هذه المشكلة ونذهب أخيراً إلى اللجنة الاقتصادية ويبدنا الحل، موضحاً أن هذا الأمر أشار إليه سابقاً وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر خليل.

وبيّن أنه عندما تم انتخابي كعضو مكتب تنفيذي في غرفة التجارة أتيت من أجل أن أقدم خدمات للتجار. وأشار إلى أن هناك مشكلة بيننا في غرفة تجارة دمشق، ونحن كأعضاء غرفة تجارة لسنا متفقين فيما بيننا.

مقترحات لم تنفذ

وفي ختام حديثه أكد أنه خلال اللقاءات السابقة مع وزراء التجارة الداخلية كان لدينا عدة مقترحات ولم تنفذ، مبيناً في الوقت نفسه أن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم وعد بتنفيذ مطالب التجار خلال الاجتماع، وأنا متفائل هذه المرة بتنفيذ هذه المطالب، لكن بالنسبة للتنفيذ لم يرد حتى الآن أي اتصال من الوزير للاجتماع مرة أخرى معنا أو تشكيل أي لجنة.

بدوره أوضح عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق ياسر أكريم أنه خلال اللقاءات مع وزراء التموين السابقين لم يستجب الوزراء لمطالب التجار ولم نحصل على أي نتائج وتأتي النتائج دائماً معاكسة لمطالب التجار، موضحاً أننا كغرفة تجارة نتمنى أن يستجيب وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم لمطالبنا والطروحات التي تقدمنا بها خلال لقائه الأخير مع التجار في غرفة تجارة دمشق ونتمنى ألا يكون هناك أي عقبات تقف في طريق تنفيذ هذه المطالب.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن أكريم أنه بالنسبة للوضع الاقتصادي ليس هناك مصالحة بين القائمين على الاقتصاد والقوانين الاقتصادية وبين المخالفين لرأيهم من التجار، أو حتى المخطئين لإقامة عقد اقتصادي جديد في سورية، موضحاً أنه في كل دول العالم هناك اقتصاد ما بعد الحرب.

وتساءل: ماذا قُدم للتجار الذين ذهبت أموالهم بسبب الحرب الظالمة على سورية، موضحاً أن التاجر الذي فقد ماله أو فقد محله التجاري أو مستودعه أو توقف عن العمل تمت مطالبته بضرائب كاملة وكأنه يعمل ولم يتم إعفاؤه من أي ضرائب مترتبة عليه ولا يمكن أن تصدق وزارة المالية وديوان الضرائب أن هذا التاجر قد خسر.

غرفة التجارة ليس لها أي قوة نافذة

ولفت إلى أن غرفة التجارة ليست لها أي قوة نافذة عندما نتحدث بموضوع الضرائب التي فرضت على هؤلاء التجار المتضررين جراء الحرب، لافتاً إلى أن مصلحة الضرائب تسعى لتحصيل الضرائب بأي شكل لأن هناك مشكلة في الدخل حالياً.

وأكد أنه بعد الحرب، الدولة هي التي تسند الاقتصاد من خلال خططها التي تضعها وليس التجار، موضحاً أن سند لرأيهم من التجار، أو حتى المخطئين لإقامة عقد اقتصادي جديد في سورية، موضحاً أنه في كل دول العالم هناك اقتصاد ما بعد الحرب.

وبيّن أنه لوحظ خلال الفترة الأخيرة أن التركيز من قبل الدولة ينصب على النهضة الصناعية ويتم توفير مستلزمات الإنتاج للصناعيين من وقود وكهرباء وغيره ولا يتم توفير جميع متطلبات التجار.

وانتقد أكريم قرار إغلاق المحال التجارية الساعة الثامنة مساء، مؤكداً أن القرار لم يصدر في توقيته المناسب وجاء في أشهر آب وأيلول وتشرين الأول وهي تعتبر أشهر مواسم سياحية، متسائلاً لماذا لم يتم التشاور مع غرفة التجارة عند اتخاذ هذا القرار؟

ولفت إلى أن هناك مشكلة كبيرة جداً وهي اعتبار أن غرفة التجارة تابعة لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، مبيناً أنها ليست تابعة لوزارة التجارة بل هي رديفة لوزارة التجارة.

وبين أن أعضاء غرفة التجارة منتخبون من الوسط التجاري وهؤلاء يمثلون جمهور التجار، متسائلاً لماذا لا يتم الأخذ برأيهم قبل اتخاذ أي قرار؟ موضحاً أن هناك خللاً في البنية المعرفية لدى الوزارات المعنية لمعرفة هذه المؤسسة التي يجب أن يؤخذ برأيها.

تجار وصلوا للرمق الأخير

وأكد أن عدم التشاركية مع التجار يجعل القرارات تصدر عنوة والتجار يعتبرونها عكس مطالبهم، مبيناً أنه عندما يكون التجار مشاركين في صنع القرار يشعرون بأن القرار يعنيهم.

وأوضح أن بعض التجار يفهمون أحياناً أن القرار الذي يصدر ضدهم ويكونون مخطئين وأحياناً يكون بالفعل ضدهم، ونتيجة لذلك وصل بعض التجار للرمق الأخير وبالتالي يتوقفون عن عملهم.

وأكد أن مصر تفتح أبوابها على مصاريعها حالياً لاستقطاب التجار السوريين وهناك نسبة كبيرة من التجار يذهبون إلى مصر.

وأشار إلى أن هناك مشكلة كبيرة موجودة حالياً وهي الضريبة الرجعية بمعنى أن التاجر يدفع ضريبة لعقار استأجره على سبيل المثال لعشر سنوات إلى الوراء.

وختم بالقول إننا كتجار بحاجة لإعادة بحث القوانين التجارية، موضحاً أن دافعي الضرائب والتجار الذين تفرض عليهم الضرائب والأثر الاقتصادي غير موجودين حالياً في ساحة اتخاذ القرارات.

> • أكريم: المالية لا تصدق أن التاجر يخسر
> • لسنا تابعين لوزارة التجارة بل رديفون لها

«السورية للتأمين» حصلت ٢٧,٥ مليراً ودفعت ١٤ ملياراً خلال ستة أشهر

التأمين الصحي يتفوق على السيارات وتراجع في التأمين ضد السرقة

عبد الهادي شباط

كشفت البيانات المالية في مؤسسة التأمين السورية والتي حصلت «الوطن» على نسخة منها أن إجمالي البدلات (الأقساط) من مختلف فروع التأمين تجاوز ٢٧,٥ مليار ليرة يقابلها نحو ١٤ مليار ليرة (إجمالي التعويضات).

وتظهر البيانات أن معظم البدلات تركزت في التأمين الصحي بواقع ١١,٤ مليار ليرة والتأمين الإلزامي بواقع ٨,٧ مليارات ليرة و٢,٥ مليار ليرة في قطاع تأمين النقل ونحو ٢ مليار ليرة في تأمين السيارات التكميلي و١,٩ مليار ليرة في قطاع التأمين على الحريق في حين انخفضت بدلات التأمين على السرقة لحدود ٤٠٠ مليون ليرة وبدلات تأمين حماية الأسرة بواقع ٧ ملايين ليرة. بينما تركزت التعويضات معظمها في فرع التأمين الصحي بواقع ١٠ مليارات ليرة.

وبيّن مدير في المؤسسة أنه سيتم استثمار جزء من الاحتياطيات الفنية للمؤسسة عن طريق ربط ودائع استثمارية (قصيرة أو طويلة الأجل) في المصارف العاملة على التوازي مع طرح موضوع فتح سقف الودائع للمؤسسة لدى المصارف العامة.

إضافة للتوجه نحو استثمار الأصول التي تعود للمؤسسة من أبنية طابقية وغيرها وتخصيص جزء من العائدات الاستثماري لذلك في دعم ملف التأمين الصحي، وتحقيق نسبة مئوية لجميع العاملين بحيث توزع سنوياً.

وأنه على مستوى تنفيذ الخطة الاستثمارية، استطاعت المؤسسة التغلب على العديد من القضايا التي كانت متعثرة ومنها بعض العقود مثل عقد التجهيزات الحاسوبية الخاص في إنجاز ومتابعة أتمتة أعمال المؤسسة، وهو ما أسهم في رفع معدلات إنجاز الخطة لدى مؤسسة التأمين السورية.

وتركز معظم التوضيحات التي تصدر عن مؤسسة التأمين (السورية) بأن المؤسسة استطاعت حمل ملف التأمين الصحي خلال السنوات السابقة رغم الظروف الصعبة التي مرت على البلد وهو ما يشير لحجم وأهمية الدور الذي تعمل عليه الحكومة لاستمرار العمل التأميني وأن هناك نقاشات جارية بالتعاون مع بعض الجهات العامة لتطوير منظومة عمل التأمين الصحي وتشكيل إطار ومرجعية تشريعية أكثر وضوحاً تسهم في تأمين حالة أفضل من التأمين الصحي وجودة الخدمات المقدمة للمواطن، وآليات عمل تحد من حالات سوء الاستخدام التي تعمل المؤسسة مع شركائها في قطاع التأمين لضبط هذه الظاهرة والحد منها، حيث عادة ما يشترك في حالات سوء الاستخدام مزودو الخدمة وخاصة الصيدلاني وفق الكثير من الصيغ منها العمل على استبدال الأدوية الواردة في الوصفة الطبية من الطبي المعتمد.

> التوجه نحو استثمار الأصول التي تعود للمؤسسة من أبنية طابقية وغيرها

وفي ملف التأمين الزراعي ترى المؤسسة أنه لابد من تأمين وتوسيع محفظة تمويل التأمين الزراعي ليسهم بها العديد من الجهات والفعاليات التجارية والصناعية والجهات العاملة في القطاع الزراعي لتوزيع تمويل المحفظة التأمينية وعدم تحميلها للمزارع الذي يمثل الحلقة الأضعف في العمل الزراعي لجهة المردود، وأن توسيع قاعدة المؤمن لهم في القطاع الزراعي يستند لقانون الأعداد الكبيرة، إضافة للعديد من الدراسات التي تبحثها المؤسسة حول التوسع في العمل التأميني وتطوير وتحديث آلياته وأساليبه بالاستناد إلى زيادة الوعي والثقافة التأمينية لدى المواطن.

ويشار إلى أن إجمالي التعويضات لدى المؤسسة تجاوز العام الماضي (٢٠٢٠) ١٨,٩ مليار ليرة مقارنة بـ١٣,٥ مليار ليرة في العام الذي سبقه (٢٠١٩) وهو ما مثل معدل نمو في التعويضات بنحو ٤٠ بالمئة خلال العام الماضي.